



قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢

بشأن

تعيين العاملين بالدرجة الأولى بالوظائف التخصصية والفنية والمكتبية
بوظائف كبير بدرجة مدير عام عن أصوا لمدة من ٢٠١٢/٦/٣٠

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

بعد الإطلاع .

على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
وتعديلاته .
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتعديلاته .
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ٢٠١٣ بالتفويض في بعض اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما يتعلق
بالأحكام الخاصة بوظائف الدرجة العالية ودرجة مدير عام .
وعلى قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن
المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه
وتعديلاته .
وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢ .
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٨ لسنة ٢٠١٣ بمد خدمة الأمستادة جيهان
عبد الرحمن مع استمرار قيامها بأعمال رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

تسلسر :

« المادة الأولى »

ترفع الدرجات المالية لمن يتقدم بطلب كتابي خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ
نشر هذا القرار في الوقائع المصرية من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات
الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية الذين أموا في الدرجة الأولى حتى
٢٠١٢/٦/٣٠ ممدداً لا تقل عن ست سنوات في إحدى المجموعات النوعية للوظائف
التخصصية أو سبع سنوات في إحدى المجموعات النوعية للوظائف الفنية أو المكتبية إلى
درجة مدير عام بمسمى كبير باحثين أو أخصائيين أو فنيين أو كبير كتاب بحسب الأحوال
، والحاصلين على تقريرى كفاية بمرتبة " ممتاز " عن السنتين الأخيرتين ، على أن يستمروا
في ممارسة ذات الأعمال والمسؤوليات والواجبات التي كانوا يمارسونها وفق القرارات
والتوانج والقواعد المنظمة لها قبل رفع درجاتهم ، وذلك دون إخلال بحق السلطة المختصة
في إسناد أعمال محددة لأي منهم وفقاً لصلاح العمل .



الاستثمار في الأردن



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
جهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

ويجرى تعيين العاملين المستوفين للعدة المشار إليها بصفة شخصية بشايع القواعد المطروقة قديماً في تلك الوظائف متى توافرت فيهم شروط شغلها ، على أن تلقى درجة الوظيفة بمجرد خلوها من شاغلها .
وفي جميع الأحوال ، يكون تعيين العاملين بناء على هذا القرار في تاريخ موحد هو ٢٠١٢/١١ .

« المادة الثانية »

تقلص المدد الواردة في المادة السابقة بالنسبة لشاغلي الدرجة الأولى بمقدار سنتين للحاصلين لثناء الخدمة على المكثوراء ، وسنة بالنسبة للحاصلين على الماجستير ، وذلك لمرّة واحدة (ويخرج من نطاق هذا التقليل الحاصلون على هذه المؤهلات قبل الخدمة وتم اقتحامهم من قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٤ لسنة ١٩٨٦) .

« المادة الثالثة »

لا تكل أحكام هذا القرار بحق المسئلة المختصة في تحريك العامل - المعرفي للدرجة الأعلى وفق أحكام هذا القرار - داخل التسميات الوظيفية في الدرجة الأولى - متى توافرت أسباب استحقاقها وفقاً للقرارات المنظمة لها .

« المادة الرابعة »

التربيات طبقاً لأحكام هذا القرار وكتابة وتتم بالنسبة لمن توافرت فيهم الشروط ولم يتوافر فيهم مانع من مواعيد الترقية في ٢٠١٢/١٢/٣٠ وفقاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ أو النواحي الخاصة المطبقة بشكهم حتى ولو زال المانع أو توافر الشرط بعد هذا التاريخ .

« المادة الخامسة »

تتزم كل وحدة إدارية بأعداد كلف مستقل تكون فيه التكاليف المالية العينية المترتبة على الترقية حتى ٢٠١٤/١/٣٠ ويتضمن حصر درجات الوظائف التي تم إلغاؤها ، والوظائف الأعلى التي تم إنشاؤها ، وحساب فروق التكاليف العينية المترتبة على رفع الدرجات ، وذلك بعد إجراء الترقية طبقاً لهذه القواعد ، على أن يوضح عدد المستفيدين في كل درجة بكل مجموعة نوعية ، ويرسل هذا الكلف إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لاتخاذ اللازم بهذا الشأن وإبلاغ وزارة المالية .

« المادة السادسة »

تتولى كل وحدة إدارية اتخاذ اللازم نحو الخصم والتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار خصماً على موازنتها ، على أن يتم تسوية هذه التكاليف حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بالخصم على الاعتماد الإجمالي الخاص تحت التوزيع وفقاً للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة ، و التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية مع اعتباراً ذلك تعديلاً حسباً ومشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ .



« المادة السابعة »

بمراعاة قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ٢٠١٣ . يصدر السادة الوزراء كل فيما يخصه قرارات التعيين لوظائف كبير بدرجة مدير عام على ضوء الثابت بملفات خدمتهم والمستوفين للمدد المشار إليها والتحقيق من انتفاء المانع .

« المادة الثامنة »

يصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القواعد التنفيذية لتنفيذ هذا القرار .

« المادة التاسعة »

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

الثامنة بأعمال



صدر في ١٤ / ٢٠١٢